سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٨٥) ٢٠١٤/٤/٢١

أنور بدر

بدأ المبعوث الامريكي الخاص إلى سوريا، دانيال روبنشتاين، يوم الجمعة الماضي، جولة في منطقة الشرق الاوسط، شملت تركيا والسعودية والامارات وقطر، للتشاور مع الشركاء الدوليين حول الأزمة في سوريا.

وهدفت هذه الزيارة «لإجراء مزيد من التشاور مع السوريين والأطراف الأخرى التي تسعى لوضع حد لهذا الصراع الرهيب ولمستقبل من نوع آخر لكل السوريين». كما أعلنت الخارجية الامريكية.

فما هي آفاق المساعي الأمريكية للتوصل إلى نهاية دائمة ومستدامة لهذا الصراع الذي استمر نيف وثلاث سنوات، وراح ضحيته أكثر من ١٦٠ ألف شهيد في سوريا جلهم من النساء والأطفال؟

يقول مستشار وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون سوريا إدغار فاسكيز أن «الولايات المتحدة أكدت منذ وقتٍ طويل أن لا حل عسكرياً للصراع في سوريا»، مضيفا «أن تركيزنا يبقى على إيجاد حل سياسي دائم ينهي الصراع» وذلك في معرض تهربه من الحديث عن تسليح نوعي للثوار السوريين.

التسليح النوعي للثوار في سوريا يختلف عن المساعدات غير الفتاكة، ويختلف أيضا عن الأسلحة الخفيفة، الأسلحة النوعية هي الصواريخ أرض- جو التي تستطيع أن تضع حدا لعربدة النظام في سماء سوريا وإلقاء البراميل المتفجرة والغازات السامة، هذه الصواريخ هي البديل الوحيد عن قرار دولي مستبعد حتى الآن برسم منطقة حظر جوي فوق المناطق المحررة، وإذا كانت الإدارة الأمريكية تؤكد بطريقة ساذجة على تخوفها من تحول سوريا إلى بؤرة مولدة للإرهاب والتطرف، نجد المستشار فاسكيز يُحدد جيدا طبيعة الصراع في سوريا ودور الأسد فيه حين يصفه بأنه «مغنطيس جاذب للإرهاب»، لأن «فظائع النظام بحق الشعب السوري تدفع بتدفق المقاتلين الأجانب لينضموا إلى المتطرفين العنيفين الذين يحاولون زرع إيديولوجية الانقسام الخاصة بهم، وتغذية دورة العنف الطائفي وإدامة إراقة الدماء داخل سوريا».

وهذا يُحمل إدارة أوباما، في تلكؤها عن التدخل مبكراً لنصرة السوريين وثورتهم، المسؤولية في توليد التنظيمات المتطرفة كالنصرة وداعش من توابع القاعدة، من حيث أرادت أو لم تُرد، والمشكلة أن تردد الادارة الأمريكية المستمر حتى الآن يفاقم ظاهرة التطرف، ويرفع تكلفة المواجهة ليس في سوريا فقط، بل على مستوى العالم ككل.

لذلك تبدو الجهود الأمريكية في بحثها عن حل سياسي بدون طائل، وأقرب إلى حركات اللاعبين قبل نزولهم الملعب، فهي يمكن أن تلفت الانتباه، لكنها بالتأكيد لن تؤثر بأي شكل من الأشكال على النتائج. طالما أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ما زال يستبعد الخيار العسكري في معالجته لأي من ملفات الصراع الدولي المتشابكة من سوريا إلى أوكرانيا.

لكن ما هو أخطر، أن الادارة الأمريكية ما زالت تعوّل على دور روسي للخروج من تلك الأزمات، حيث يدعو السيد فاسكيز روسيا إلى الضغط «بشكلٍ ذي معنى» على النظام «ليس خدمةً للولايات المتحدة بل لمصلحتها هي». فيما هو يُدرك في أعماقه أن أوباما يرفض أن يلوث قفازاته الحريرية في صراعات خارجية، ولم يستوعب حتى الآن أن روسيا هي الخصم الحقيقي في هذه الصراعات.

تلك الحقيقة تنفي جدوى أي مبادرة سياسية، ودروس جنيف ٢ ما زالت ماثلة أمامنا، وأي تلكؤ أكثر في تسليح المعارضة السورية أو إقامة منطقة حظر جوي، بحجة اتاحة الفرصة للحلول الديبلوماسية، يعني بالضرورة مزيداً من القتل والدمار في سوريا، ومزيدا من التطرف الذي يولده الأسد وحلفاؤه في المنطقة.

الافتتاحية

اطلبوا الديمقراطية ولو في الصين!

سامي شيحان

قام وفد الائتلاف السوري المعارض برئاسة أحمد الجربا بأول زيارة رسمية إلى الصين بدعوة من الخارجية الصينية، حيث التقى بوزير الخارجية «وانغ يي» الذي أكد أن الصين تؤيد التوصل لتسوية سياسية للصراع في سوريا، كما التقى وفد الائتلاف بنائب وزير الخارجية «زانغ مينغ»، إضافة لوفد من «معهد العلاقات الدولية» الذي يضم عددًا من الخبراء والدبلوماسيين.

تزامنت هذه الزيارة للصين، مع جلسة طارئة لمجلس الأمن، لإدانة نظام الأسد في ملف تعذيب وتجويع السجناء لديه حتى الموت، فالصين أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، ومارست حق النقض الفيتو مع روسيا لثلاث مرات ضد مشاريع قوانين تدين جرائم النظام السوري، كما أثبت «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» عبر صور البراميل المعبأة بغاز الكورين السام، أنها من انتاج شركة «نورينكو» الصينية لتصنيع الآليات العسكرية والمواد الكيماوية.

كل هذا لا يقلل من أهمية الزيارة، حتى لو لم يتحقق أيا من النتائج المرجوة لها، فالمعارضة السورية معنية بالتحرك في كل الاتجاهات، لشرح مواقفها، ومحاولة فضح سياسات النظام والنتائج المأساوية لحربه ضد السوريين، والضغط أيضا على الأطراف الدولية كلها لتغيير مواقفها، إن لم يكن من الثورة السورية، فبأقل تعديل تلك المواقف المتعلقة بالمساعدات الانسانية.

وليس لدى المعارضة السورية أوهام لاستيراد الديمقراطية من الصين، فأحداث عام ١٩٨٩ التي طالب المتظاهرون فيها ضدّ الفساد بحرية الصحافة وإنهاء سلطة الحزب الشيوعي للصين، انتهت بإعلان الأحكام العرفية بتاريخ ٤ إيار/ مايو واعتقال قادة الاعتصام في ساحة «تيان آن من» في بكين، إثر دخول الجيش لتنظيف الساحة بالقوة من المتظاهرين.

الأهم أن الصين ما زالت تبدي اهتماما خاصا بمواصلة مساعي الحل السياسي عبر مؤتمر جنيف، حيث أكدّ الجربا أن الائتلاف الوطني مستعد للانضمام إلى جولة ثالثة من محادثات جنيف إذا قبل النظام السوري بالحكومة الانتقالية كاملة الصلاحيات، فهل يكون للصين دور في ذلك؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٥) ٢٠١٤/٤/٢١

مبروك: حوَلوه لمحكمة مكافحة الإرهاب!

نبيل حيفاوي

يحدث في ظل نظام بشار الأسد فقط، أن يكون خبر تحويل إنسان إلى محكمة «مكافحة الإرهاب»، خبراً مفرحاً لذوي المعتقل أو المفقود أو المختطف من أجهزة النظام.

وإذا عرفنا السبب في الفرح الذي يظهره ذوو الشخص المعني، يبطل العجب، ونشارك كلنا بالفرحة التي يبديها أهل وأقرباء وأصدقاء المعتقل أو المفقود.

عشرات آلاف الأشخاص، الذين افتقدهم ذووهم، هم بحكم الشهداء، طالما أنهم، على الغالب، مجهولوا المصير. وفي حال تبينوا أن ابنهم موجود في أحد فروع أجهزة الأمن، يتأمل الناس بحدوث المعجزة، ببقاء ابنهم على قيد الحياة، فالنسبة الأكبر من المعتقلين في الفروع الأمنية، ينتظرهم الموت على أيدي الجلادين.

في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام وأجهزته، يتكفل الطيران والبراميل والصواريخ والغازات السامة، بقتل المواطنين لمجرد أنهم سكان مناطق لا يحتلها ولا يسيطر عليها، وعندما ينجح النظام في اجتياح بلدة أو قرية، يكون القتل والمجازر هو ما يتعرض له المواطنون، زد على ذلك سرقة ممتلكاتهم، ومساومتهم للبقاء على قيد الحياة، مقابل مبالغ طائلة من المال. وكثيرا ما روى الناجون من حمامات الدم، عن حوادث غدر قامت بها أدوات النظام، حين قتلت الناس بعد أن سلبتهم اموالهم بالابتزاز، والوعد بعدم إلحاق الأذى بهم، أو بأحد أفراد العائلة.

أما في مناطق سيطرة أدوات النظام، فالأشكال مختلفة، لكن النتيجة واحدة، حيث قتل المئات يوميا، في فروع أجهزة الأمن، أو حتى على الحواجز، ليس هناك مواطن بريء، الكل متهم والكل يمكن أن تلصق به تهمة الإرهاب.

المساعدة الإنسانية للنازحين إلى مناطق سيطرة أدوات النظام، تعتبر مساعدة للإرهابيين، علاج جريح أصيب بمنطقة شهدت معارك يعتبر عملا إرهابيا، ويمكن قتل المسعف، أو من يقدم الدواء للمحتاج من المنكوبين، رغيف الخبز يعدُ مساساً بأمن النظام، إن قدمه مواطن لأحد أبناء جلدته من المهجرين والنازحين.

القتل أو المصير المجهول، أمران ينتشران في مناطق سوريا، لا فرق بين معارض وموال. لا أحد يستطيع السؤال لدى أجهزة الأمن عن مفقود أو معتقل على أحد الحواجز، وكثيرا ما اعتقلت فروع الأمن أخاً يبحث عن أخيه أو أماً عن ابنها، وصارا مجهولي المصير، وربما يقتلون بدم بارد في المقرات الأمنية.

لذلك فإن خبر تحويل مواطن إلى محكمة الإرهاب، بات أفضل من خبر الموت العاجل، أو المصير المجهول، وبالفعل يصبح خبراً مفرحاً للأهالي، فعلى الأقل يطمئنون على حياة من يخصهم، ويراودهم أمل ولو ضعيف، بإصدار حكم أقل من حكم الإعدام، في ظل سلطة تستهين بدماء الناس وتزهق أرواحهم، دون وازع أو رقيب.

والمضحك في الأمر، أن المحكمة الخاصة بمكافحة الإرهاب، جاءت ضمن ما أطلق عليه النظام اسم الإصلاحات القانونية، ورفع العمل بقوانين الأحكام العرفية.

وحتى الآن لم يصدر حكم براءة كاملة عن متهم بالإرهاب، أو مساعدة الإرهاب والتعاون مع الإرهابيين، فالإعلاميون الذين ينقلون الحقيقة إرهابيون، ومتعاونون مع الإرهاب، ونشطاء حقوق الإنسان كذلك، ونشطاء منظمات المجتمع المدني أيضاً!

فلا عجب وهذا الحال، أن يكون الفرح نزيل نفوس المواطنين الذين وجدوا أبناءهم أحياء، ولو تم تحويلهم لمحكمة «مكافحة الإرهاب»!

السويداء: تهافت مقولة «حماية الأقليات»

ماجد حمود

شهد الأسبوع الماضي تحركا شعبيا مناهضاً للنظام، في مدينة السويداء، وسط حال من التوتر في عموم مناطق المحافظة، إثر محاولة من أجهزة أمن النظام وشبيحته، إظهار أبناء المحافظة كموالين للنظام، ومؤيدين لترشيح بشار الأسد لرئاسة سوريا.

فكان أن ألبست امرأة مرتبطة بالأمن، الزي الشعبي لنساء المحافظة، وهي ترقص وترفع صورة بشار. وجاء رد الفعل سريعا ومباشرا من أبناء السويداء ومشايخ الطائفة في مقدمتهم، وتظاهروا مرددين شعارات وعبارات تدين من قام بهذا العمل، والإساءة للمرأة في المحافظة ولأبناء المحافظة. وطالب المتظاهرون بإقالة مسؤول فرع الأمن العسكري في السويداء، وبعدد من الإجراءات الأخرى، التي تبلورت لاحقاً في بيان من أحد كبار شيوخ الطائفة، ومن ضمن ما طالب به البيان، تحديد الخدمة العسكرية لأبناء المحافظة، داخل حدود محافظتهم. وتأكيد تحريم دم السوري على السوري، والإفراج عن أبناء المحافظة من النشطاء المدنيين السلميين.

ادعى النظام أن مطلب إعفاء رئيس فرع الأمن العسكري، قد تم تنفيذه. لكن ما حصل بعد خبر إقالته، قيام الأمن باعتقالات لعدد من الذين شاركوا بالمظاهرة، ومنهم رجال دين دروز، ويتوقع المتابعون والمعنيون، أن تتفاقم الأزمة بين النظام وأبناء المحافظة، وهو ما تبينه الإشاعات والاتهامات، التي تبثها الأجهزة الأمنية والموالون للنظام.

وإن تركنا التفاصيل جانباً، فما جرى يثبت بهتان مقولة

«حماية الأقليات»، فأبناء السويداء، وحسب أفكار النظام، هم من أبناء» الأقلية الدرزية»، ولم يقوموا بأية أعمال من تلك التي يصفها النظام «بالإرهاب»، أي المشاركة بالثورة المسلحة، داخل بيئة السويداء، وما يتعرض له أبناء المحافظة، كما في الحادث الأخير، يبين أن النظام يريد من «الأقليات» حمايته، وليست هي من تطلب منه حمايتها. وتبدو حادثة السويداء استفتاءاً على انتخاب بشار للرئاسة، وهو الذي كان يظن أنه قادر على انتزاع تأييد «الدروز» في معقلهم الأهم في سوريا، فكانت الهبة العارمة ضد النظام، رسالة شاملة، ضمنها موقف المحافظة من تجديد رئاسته.

وكان أمرا مشابها، قد حدث قبل شهر تقريباً، في وسط سوريا، هناك في مدينة السلمية، التي تقطنها غالبية تنتمي للمذهب «الإسماعيلي»، عندما قام أبناء المدينة بالنزول الى الشوارع، احتجاجا على شبيحة (عائلة سلامة)، الذين يقودهم ويحميهم ضابط كبير من العائلة نفسها، فكان هؤلاء مصدر تهديد لحياة أبناء المدينة وممتلكاتهم، وأنشأوا لهم خارطة للطرقات، ومراكز تجمعات لمسلحيهم، تعيث فسادا في المدينة، وترهب أبناءها.

وقام النظام لامتصاص النقمة، بمنع هؤلاء من القيام بالأعمال التي اعترض عليها الناس. غير أن أبناء المدينة اعتبروا ذلك تنفيسا مؤقتاً لحالة الاحتقان، ما تلبث أن تنتهي بعد أيام، فالموقع الذي تشغله هذه العائلة، يعود بالفائدة الأمنية للنظام، ولا يستطيع التخلي عنها وإقصاءها ووضع حد لممارساتها اللصوصية والإجرامية.

والأكيد، أن مناطق أخرى ينتمي سكانها لما يدعى «الأقليات»، تعيش حالة احتقان وتذمر متعددة أسبابه، ولن يمضي كثير من الوقت لتشهد احتجاجات علنية، بما يؤكد أن هذا النظام، لا مكانة له بين أبناء الشعب السوري، والراية المزيفة حول دوره بحماية «الأقليات»، لم تعد تلقى القبول، حتى لو تأخر إفصاح الناس عن رفضهم لها.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٥) ٢٠١٤/٤/٢١

مسيرات تأييد الأسد فوق جثث السوريين

تحقيق: نوار الحموي

يعود النظام السوري هذه الأيام إلى تنظيم مسيرات تأييد له، غايتها دعم حملة بشار الأسد الانتخابية، وكان هيأ لها من خلال إجبار أصحاب المحلات على دهان أبواب المحلات التجارية بعلمه ذو النجمتين في قلب العاصمة دمشق والمناطق التي يسيطر عليها عسكرياً، مع أنه لم ينقطع عن تنظيم تلك المسيرات منذ بدأت مظاهرات السوريين المطالبة بالحرية في آذار ٢٠١١، مسيراته تلك غايتها الرد على المظاهرات المعارضة.

تكشف لنا المدّرسة «ليلى» أن تعليمات حزبية وأمنية صارمة وصلت إلى إدارات المدارس و إدارات المؤسسات الحكومية، وذلك قبل عشرة أيام من موعد مسيرة السابع من نيسان، والغاية التحضير التام للمسيرة، وقد بدأ الجهاز البعثي في المدارس بتجهيز كل التحضيرات، كما طلبت الجهات الأمنية و الشعب الحزبية من إدارات المدارس في دمشق وريف دمشق كتابة رسائل من الطلاب ومن عدد من الكوادر التدريسية، حيث طلب أن تجهز كل مدرسة حوالي الـ٦٠ رسالة تطالب وتناشد بشار الأسد للترشح في الانتخابات القادمة.

وكشفت مصادر خاصة لنا أن بشار الأسد يعيش هذه الأيام حالة من الحذر والترقب المضاعف، ويعتقد أن المعارضة السورية قد تخوض الانتخابات من خلال مرشح مستقل قد يتم حمايته دولياً، لذلك بدأ يحضّر جيداً لهذه الانتخابات من خلال حملات إعلانية ممولة من رجال أعمال محسوبين على النظام، حيث كتب على أحد هذه الملصقات: «بدنا الأسد».

المدرّسة «آمنة» تعمل في إحدى ثانويات دمشق تحدثت عن توقيع إجباري تعرض له المدرسون والمدرسات في هذه الثانوية قبل موعد المسيرة بعدة أيام، من أجل حضور المسيرة والمشاركة فيها وذلك يوم ٧ نيسان الذي يصادف عيد ميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، وتذكر آمنة أن معظم مدارس دمشق وريفها تعرض مدرسوها إلى هذا التوقيع الإجباري الذي ينصّ على حضور المسيرة وذلك تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

المهندس «نعمان» والذي أجبر على حضور مسيرة السابع من نيسان، وهو ابن درعا يعيش في دمشق ويخشى من أي تقرير كيدي، تحدث لنا عن التحضيرات الأمنية والعسكرية التي سبقت هذه المسيرات، حيث تم قطع الانترنت عن منطقة المعضمية وصحنايا وأشرفية صحنايا لمدة ثلاثة أيام قبل حدوث المسيرة، وتمّ فصل الهاتف الأرضي عن الاتصال القطري والدولي، وقطعت خدمة الهاتف النقال لمدة ٤٨ ساعة، وقامت الأجهزة الأمنية والحزبية و اللجان الشعبية في هذه المناطق بقطع الطرقات التي ستسير بها المسيرة، وكانت الشعب الحزبية قد طلبت من المدارس تفريغ عدد كبير من مدرسي الرسم والفنون من أجل تجهيز منصات الاحتفال وتخطيط اللوحات التي رفعت عليها شعارات حزب البعث والتحية لجنود جيش النظام، وعرف «نعمان» كل ذلك من خلال أقرباء له يعيشون نازحين في تلك المناطق.

نحن أيضاً كنا في إحدى مسيرات دمشق وذلك يوم ٧ نيسان، والمكان أمام مقر فرع حزب البعث في حي المزرعة، ولاحظنا الأعداد الكبيرة لصور حسن نصر الله وصور بشار الأسد، إضافة للصور الثلاثية المعروفة التي تجمع باسل وبشار وحافظ، وفي هذه المسيرة رفع الطلاب والموظفون شعارات حزب الله الصفراء، ولكن لاحظنا هذا الخجل الممزوج بالخوف على وجوه أعداد كبيرة ممن صادفناهم، حيث تركز عشرات الشباب في منتصف المسيرة من أجل ترديد بعض الشعارات من عيار: «الله سوريا بشار وبس» بينما هربت الكثير من النساء من المسيرة نحو أقرب شارع فرعي، وخلال أقل من ساعة كانت المسيرة قد انتهت كلياً رغم كل الحشد الأمني والعسكري المرافق لها، ولا حظنا هذا الحضور الخجول لنساء محجبات في هذه المسيرة.

وأكّد هذه المعلومة المواطن «معد» وهو من النازحين حيث تحدث عن حضور نساء محجبات من النازحات في عدد من مسيرات دمشق وريف دمشق.

وحول كلمة «حاشدة» التي تصر وسائل إعلام النظام على استخدامها مع كلمة «مسيرة» أو تجمعات، سبق لنا أن شاهدنا إحدى هذه التجمعات في منطقة البرامكة ونهر عيشة منذ شهر شباط الفائت، والحقيقة أن أعداد كل تجمع لم تزد عن خمسين طالباً وطالبة، ومعهم عدداً من جنود النظام مضافاً إليهم لافتات تدعم جيش النظام وحزب الله.

«سلوى» سيدة نازحة من حمص وتعيش في دمشق، وتعمل في الخياطة تعلق على جملة «مسيرات عفوية» التي تتحدث بها الموالاة والنظام فتذكر ساخرة: طالما أنها عفوية فلماذا تجبرون الطلاب والمعلمين والموظفين على حضورها، ولماذا تتوعدون وتهددون كل من لا يحضر هذه المسيرات العفوية؟

وفي المناطق المحررة في سوريا خرجت يوم الجمعة ١٢ـ ٤ـ ٢٠١٤ أعداداً من السوريين المعارضين في مظاهرات حملت شعار «أنقذوا حلب» وكعادتها لم تسمع قنوات النظام الفضائية بهذه المظاهرات.

وسائل إعلام النظام، تابعت تلك المسيرات واجتهدت لتجد عدة كلمات أخرى غير «مسيرة» منها (حشود، تجمعات جماهيرية)، وهذه المرة لم يترك الخبر لسانا وحدها، إنما نزل محررو المحليات في تلك الصحف وتابعوا تلك المسيرات، والغريب أن التلفزيون السوري بدأ بعرض جملة «مسيرات حاشدة في عدة مناطق في دمشق» وذلك على الشريط الإخباري وذلك قبل بث أي مقطع مباشر من تلك المسيرات، وتتساءل «سلوى» كيف عرف التلفزيون أنها حاشدة قبل أن تنطلق؟

ومما جاء في صحيفة الثورة التابعة لحكومة النظام: «أحمد العلي- موظف، قال: رغم الظروف والأوضاع التي يعاني منها وطننا إلا أن أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي بقيت منسجمة مع متطلبات العصر لأن روح التجدد والأفكار والتوجه نحو طموحات الجماهير هي وحدها التي صنعته، ونحن نحتفل اليوم بذكرى ميلاد الحزب الذي نعتز به وبأفكاره ونؤكد على وقوفنا خلف قيادتنا الحكيمة».

محافظ النظام في دمشق «بشر الصبان» قال في مسيرة ٧ نيسان: «إن السوريين مصرون على تقديم كل التضحيات لبقاء وطنهم مستقلا وسيدا لقراره الوطني» مؤكدا أن الشعب السوري يجدد في كل مناسبة ثقته بجيشه الوطني وقدرته على دحر الإرهاب و تطهير التراب السوري من المرتزقة.

كتب د ـ عبد القادر منلا في موقع أورينت نت: «هكذا يرفرف علم حزب البعث العربي الاشتراكي عالياً خفاقاً فوق جثث مئات الآلاف من السوريين وأجساد مئات آلاف مثلهم ممن يقبعون في سجون البعث منتظرين دورهم في الموت تحت التعذيب، أو التصفية الجماعية، وملء عيون الملايين من المهجرين يرفرف علم البعث في الذكرى السابعة والستين لتأسيس الحزب على جثة سوريا وفوق ركام أبنيتها وحطام معالمها التاريخية والتي لا يزال القائد الرمز يدكّ ما تبقى منها في كل أرجاء الوطن وللسنة الرابعة على التوالي وبلا كلل أو هوادة».

ويبدو أن حال الطاغية بشار هذه الأيام تلخصه كلمات نزار قباني في «السيرة الذاتية لسيّاف عربي»

أيها الناس أنا أملككم
مثلما أملك خيلي وعبيدي
فاسجدوا لي في قيامي
واسجدوا لي في قعودي.

أنباء عن استخدام غازات محرمة دوليا في حماه

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ١٤ نيسان ٢٠١٤

تعرضت مدينة كفرزيتا الواقعة في ريف محافظة حماه (٣٠) كم عن مدينة حماه إلى قصف جوي بالبراميل المتفجرة, وتمّ رصد سقوط ٣ براميل متفجرة حوالي الساعة السادسة مساءاً من يوم الجمعة ١١ نيسان، واثنان آخران حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً.

البراميل المتفجرة الثالثة الأولى التي ألقيت على المدينة حملت غازات كيماوية و سامة بحسب شهادة الطبيب «حسن الأعرج» مدير الصحة في محافظة حماه الحرة, حيث قال للمركز: (قامت طائرة مروحية، تشاهد بالعين المجردة، بإلقاء عدة براميل متفجرة على مدينة كفرزيتا وتركّز القصف على غرب المدينة، كان أحد البراميل ضخماً للغاية وأصدر بعد انفجاره أبخرة صفراء اللون, توجّهت على أثرها فرق الإسعاف إلى مكان القصف، ووجدوا حالات مُصابة بإصابات غير معهودة سابقاً, وهي اختناق وتخريش وسعال جاف وسعال دموي وزبد فموي واقياءات. قُدّرَ عددهم ب ١٠٠ حالة, وتراوحت درجات الإصابة بين ضعيفة ومتوسطة وشديدة بحسب الأعراض. تمت معالجتهم بالرذاذ ومضادات الإقياء ووصلهم إلى جهاز التنفس بالإضافة إلى إعطاء أدوية موسع القصبات والكورتيزون.

على اثر العلاج تحسّنت حالة ٪ ٩٥ من المصابين, عدا عن حالات مصابة بشكل شديد حيث تم تحويل ثلاث منهم إلى مشافي الشمال السوري لحاجتهم إلى جهاز تنفس طبيعي).

يتابع الطبيب عند سؤاله عن نوعية الغاز المستخدم الذي أدى إلى إصابة هذا العدد الكبير وعن الظروف الجوية وقت استخدام الغاز, ويقول: (رائحة الغاز المُستخدم كانت واضحة جداً بأنها غاز الكلور وهي شبيهة بمستحضر «كلوركس» الذي يُستخدم في المنازل. أمّا درجة الحرارة فكانت دافئة نسبياً, مع رياح متوسطة السرعة, ممّا أدى إلى انتشار رائحة الغاز بمحيط ٥٠٠ متر عن مكان سقوط البراميل المتفجرة».

ويُضيف: (لا نملك أي أدوات لتحليل الغاز المستخدم، لكننا قمنا بأخذ عينات دم وبول من المصابين الخمسة الأشد تأثراً بهذا الغاز). بالنسبة لعدد الضحايا الناتجين عن إصابتهم بهذا الغاز. و»تشهد مدينة كفرزيتا يوميا حوالي ٢٠ طلعة جوية من طيران النظام سواءً من الطيران الحربي الذي يقوم بقصف المدينة بالصواريخ والطيران المروحي الذي يقوم بإلقاء البراميل المتفجرة, وتأتي الطائرات من مطار حماه العسكري».

علماً أنّ جميع النقاط التي شهدت قصفاً بالبراميل هي مناطق مدنية بحتة- حارات شعبية- ومدينة كفرزيتا تبعد ٦ كم عن أقرب خط مواجهة بين الجيش الحر والجيش النظامي ممّا أدّى إلى أن غالبية الإصابات الحاصلة نتيجة استخدام الغاز هم من المدنيين، حيث سجل إصابة خمسة عسكريين فقط من أصل المائة مصاب.

هذه وقد وثّق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا وفاة ١٩ شخصاً في مدينة كفرزيتا منذ مطلع العام نتيجة قصف قوات النظام بالبراميل المتفجرة على المدينة. أيضاً تمّ استخدام البراميل المتفجرة المحملة بالغازات الكيماوية والسامة للمرة الثانية في اليوم التالي١٢-٠٤-٢٠١٤ حيث تمّ قصف المدينة بأربعة براميل متفجرة بعضها محمل بالغازات الكيماوية والسامة أدت إلى حصول أعراض مُشابهة عند عشرات من سكان المدينة وتم القصف في الحارة الشرقية من المدينة بحسب شهود العيان.

وقام الناشطون بتصوير برميلين بعد سقوطهما، أحدهما لم ينفجر; وقالوا أنه يحوي الغازات التي أدت إلى الإصابات. يظهر الفيديو وجود اسم شركة «نورينكو» على البرميل, وهي شركة صينية مُصنّعة للآليات العسكرية والمواد الكيماوية بحسب ويكيبيديا، ويظهر رمز CL٢ وهو الرمز الكيميائي لغاز الكلورين السام!

يُعتبر استخدام أسلحة ذات طبيعة كيماوية ضمن النزاع المسلح الداخلي الجاري جريمة حرب- إن ثبت ذلك عبر لجنة التحقيق الخاصة باستخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا- وخرقاً لبروتوكول جنيف ١٩٢٥ لمنع استخدام الغازات الخانقة والسامة أثناء الحروب، وخرقا لتعهدات النظام السوري الذي انضم إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية بشكل فعلي بتاريخ ١٤-١٠-٢٠١٣ والتي قالت في الفقرة الأولى /ب التالي:

«تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بألا تقوم تحت أي ظروف باستعمال الأسلحة الكيميائية».

من هنا ندعو منظمة حظر الأسلحة الكيماوية إلى إرسال فريق مُتخصص إلى المواقع التي تعرضت لهذه الغازات وفتح, تحقيق فوري والتحقق من في نوع الغاز المستخدم في هذه الهجمة, وتحديد المسؤولين عن تنفيذه.

ونكرر مطالبتنا الجهات الدولية المعنية بما سبق بالإضافة إلى عقد اجتماع فوري لإصدار قرار يلزم النظام السوري بالسماح للجنة التحقيق الخاصة بالأسلحة الكيماوية بالدخول إلى مدينة كفرزيتا في ريف حماه، والمباشرة الفورية بالتحقيق ووقف عمليات القصف البري والجوي للمدينة منعا لطمس وإتلاف الأدلة. وإحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية.

للإطلاع:

http://www.vdc-sy.org/index.php/ar/reports

إيطاليا تنقذ ٦٠٠٠ شخص عبروا المتوسط فى أربعة أيام

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٤ نيسان ٢٠١٤

جنيف، ١١ نيسان- أعلنت المفوضية عن قيام قوات البحرية الإيطالية بإنقاذ ما يقرب من ٦٠٠٠ شخص قد انطلقوا في رحلة من ليبيا على متن قوارب مكتظة على مدار الأيام الأربعة الماضية فقط.

ومن جانبها، صرحت كبيرة المتحدثين باسم المفوضية بأنّ أعداد الأشخاص الذين جرى إنقاذهم على سواحل صقلية وكالابريا من على متن قوارب تزيد أعدادها عن ٤٠ قارباً شملت أعداداً ضخمة من النساء والأطفال، من بينهم أطفال حديثو الولادة وأطفال مرتحلون دون ذويهم.

بدأ هؤلاء الأشخاص رحلتهم من مدينة زوارة بليبيا؛ حيث فر الكثيرون منهم هروباً من العنف والصراع الدائر والاضطهاد، وقد أتى معظمهم من سوريا وإريتريا والصومال ونيجيريا وغامبيا ومالي والسنغال. إذ يُعد البحر المتوسط واحداً من الطرق البحرية الأكثر نشاطاً وحركة على مستوى العالم، وواحداً من الحدود الخطرة للكثير من طالبي اللجوء في أوروبا.

أدلت ميليسا فليمنغ- كبيرة المتحدثين لدى المفوضية- بتصريح موجز، قائلة: «تواصل المفوضية تشجيعها للدول على التعاون سوياً في إنقاذ الأشخاص في البحر في نفس الوقت الذي يبحثون فيه عن قنوات شرعية بديلة لحماية الأشخاص من خوض هذه الرحلات الخطرة في المقام الأول».

وأوضحت ضرورة وجود مرافق استقبال ملائمة وذات قدرات هائلة لاستيعاب أعداد طالبي اللجوء والمهاجرين الذين جرى إنقاذهم. حيث يمكن إنشاء مرافق استقبال إضافية وتقديم المساعدات للوافدين، إلى جانب تقديم حلول مستدامة لهم، عن طريق الحصول على دعم من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أن المفوضية مستعدة للتعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين من أجل تحديد حلول طويلة الأجل استجابة للوضع الراهن».

تجدر الإشارة إلى أنه قد جرى إنقاذ ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ شخص في البحر منذ أن بدأت الحكومة الإيطالية عملية الإنقاذ «مار نوسترام» في تشرين الأول ٢٠١٣، عقب أحداث تحطم السفن المأساوية التي لقي فيها أكثر من ٦٠٠ شخص مصرعهم.

تصل أعداد الوافدين إلى إيطاليا بحراً هذا العام إلى ما يقرب من ١٨,٠٠٠ شخص، وقد شهد عام ٢٠١٣ وصول أعداد الوافدين إلى ٤٣,٠٠٠ شخص تقريباً، ويُمثّل السوريين الهاربين من العنف الدائر في بلادهم المجموعة الكبرى، حيث تزيد أعدادهم عن ١١,٣٠٠ شخص.

للإطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/534bb7dec.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٥) ٢٠١٤/٤/٢١

العربة الإيرانية لا تزال على السكة السورية

محمد سليم

الحديث عن «أزمة في علاقة إيران بالنظام السوري» يندرج في باب التمنيات. ذلك أن التوتر الذي شهدته هذه العلاقة مؤخراً لا يرقى إلى مستوى أزمة، فالعربة لا تزال على السكة والاتجاه لا يزال نفسه، ولا شيء يوحي بغير هذا.

ومع ذلك فإن التوتر، الذي عكسته تصريحات بثينة شعبان وتصريحات مسؤولين إيرانيين عدة، لا يخلو من دلالات مهمة. أولى هذه الدلالات هي أن العلاقة بين الطرفين تفتقد إلى الحد الأدنى من الندية. هذا ما يعرفه الإيرانيون ويعرفه السوريون، بل ويعرفه كل مطلع على هذا الشأن، وما حدث أن الإيرانيين يحتاجون إلى التذكير بهذه البدهية، ليس من أجل التباهي بل من أجل تهدئة الرأي العام الإيراني الذي بدأ يتساءل عن جدوى كل هذه التضحيات الإيرانية الجسيمة من أجل الإبقاء على نظام في دولة أخرى. القادة الإيرانيون يريدون تذكير مواطنيهم بأنهم لا يحاربون في سوريا كرمى لعيون النظام بل من أجل

مصلحة إيران وأمنها القومي ومشروعها الكبير.. بمعنى آخر: هم يقولون صراحة إن سوريا خط أمامي وموقع متقدم وهي أداة لخدمة المصالح الإيرانية، والحفاظ على الأداة هو حفاظ على هذه المصالح.. وبالتالي توجب على هؤلاء القادة التوضيح أن التضحيات الإيرانية الجسيمة لم تذهب سدى، فلولاها لما صمد النظام السوري، ولولا صمود النظام لما صمد النفوذ الإيراني في المنطقة.

أما مسؤولو النظام السوري، ومع أنهم يقرون ضمناً بعدم الندية في علاقتهم بطهران، فإنهم يحتاجون إلى إنكار هذه الحقيقة للحفاظ على ماء وجوههم وشرعية وجودهم وإضفاء شيء من الصدقية على شعارات «العلمانية» و«الدفاع عن العروبة».. وكذلك من أجل التمسك بصورة النظام القوي المتماسك الذي قد «يحتاج الحلفاء ولكن مساعدة هؤلاء لا ترقى إلى مستوى مسألة وجود».

الدلالة الثانية تتعلق ببدهية أخرى، وهي أن السياسة لا تعرف التحالفات المقدسة، فتمسك إيران بالنظام السوري لا يستند إلى أي مقدسات من قبيل «العلاقة المذهبية» (وهي على كل حال مجرد خطأ شائع) أو من قبيل الجوهر الممانع الواحد.. المسألة تتعلق بمصالح وفوائد دنيوية، الشيء الذي يستبعد الأبدية ويدخل التحالف في إطار المتغير والمتحول.

إن وحدة المصلحة الآن لم تمنع من ظهور خلافات على السطح، وصحيح أن الخلافات الحالية تقتصر على تضارب الشعارات، ولكن من يدري؟! فقد يتكفل المستقبل بتحويل الخلافات إلى مستوى أعمق.

ومع ذلك فلا بد من العودة إلى تأكيد المقدمة. ففي المدى المنظور لا شيء يوحي بانفصام عرى العلاقة الإيرانية مع النظام السوري. هذه العلاقة يرجح استمرارها ما دامت الحرب السورية مستمرة.

إن لإيران أجندة مترعة بالأولويات ومصالح كبيرة هنا، فسوريا هي إطلالة إيران على البحر المتوسط، وهي حليفتها وأداتها للعب مع الكبار، وهي الشريان الذي يضخ الدم إلى حزب الله، ذراع إيران التي تلوح بها لتزعج إسرائيل وتخضعها للمساومة (لا لتمحوها عن الخريطة)، وسوريا كذلك هي ضمان لاستقرار (عراق المالكي)، وموقع متقدم لمجابهة النفوذ التركي، وإلى كل ما تقدم، فسوريا هي مدخل إيران إلى قلب العالم العربي، وضمانتها لعدم قيام أي محور عربي فاعل ومعاد.. باختصار إن سوريا هي ركن أساسي في الحلم الإيراني: أن تغدو قوة إقليمية عظمى.

وقد استثمرت إيران الكثير في هذا الحلم، لاسيما في الشق السوري، فهل ستتخلى عن كل ذلك وتنسحب ببساطة؟

إعادة إنتاج الفوضى

ياسر عطا الله

فاز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بولاية رابعة إثر الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي جرت الأسبوع الماضي. وإذا كان في الأمر أي مفاجأة فهي حصول الرئيس «المفدى» على نسبة ٨١,٥٣ بالمئة من أصوات المقترعين وليس ٩٩ بالمئة كما جرت العادة في الانتخابات الرئاسية العربية!

المرشح الرئاسي المنافس، علي بن فليس، الذي كان رئيساً للحكومة في السابق، حصل على نسبة ١٢,١٨ في المئة، فيما حصلت المرشحة المعارضة، لويزة حنون، على نسبة ١,٣٧ في المئة.. هكذا ذهبت سدى كل المسيرات الغاضبة والحشود المعارضة والخطب الرنانة عن ضرورة التغيير وضخ الدماء الشابة، فالجزائر قررت منح صوتها للاستقرار لا للتغيير، حتى ولو كان هذا الاستقرار على هيئة شيخ هرم على حافة قبره وقد حضر إلى مركز الاقتراع على كرسي متحرك!

ربما تكون صحيحة مزاعم بن فليس بحصول تزوير في الانتخابات، ولكن ليس التزوير وحده هو الذي أفضى إلى فوز بوتفليقة. هناك ما هو أهم من ذلك: رغبة الجزائريين في «الاستقرار» وخاصة بعدما رأوا الثورات تعصف في بلدان مجاورة مخلفة فوضى عارمة وتشرذماً اجتماعياً وصل أحياناً إلى حد التذرر. هذا ما حصل في ليبيا وتونس، وبدرجة اقل مصر، وهذا ما يحصل في سوريا.. وكل هذه النماذج غير المشجعة أجبرت الجزائريين (بدقة أكثر: الجزائريون الذين نزلوا إلى الانتخابات) على العودة إلى حكمة المسنين التقليدية «الشيطان الذي نعرفه خير من الشيطان الذي نجهله»، والخيار ينحصر في الشياطين لأن العرب لم يعرفوا طوال عهودهم ملائكة يجلسون على سدة الحكم، ولا حتى بشراً عاديين.

ولكن لماذا لا يأتي «الاستقرار» العربي إلا على يدي رجل واحد أبدي يحكم حتى الممات ويكون رحيله إيذاناً بالخراب الحتمي؟ ولماذا لا يكون لصانع الاستقرار خليفة شاب يتخلى له عن الحكم عندما يحين موعد التقاعد؟ ولماذا تعاند السلطات العربية القانون الأكثر قداسة للطبيعة: الشيخوخة التي تسبق الموت؟

تقودنا هذه الأسئلة إلى الحديث عن خطأ شائع يتمثل في وصف الأنظمة العربية بالديكتاتورية.. الديكتاتورية وكفى دون أي إضافة. والواقع أن أنظمتنا بعيدة عن أن ترقى إلى مستوى الديكتاتورية المعهودة في العالم. فالنظام الديكتاتوري الذي عرفته دول كثيرة، وعلى كل العسف المصاحب له، يقوم على شيء من العقلانية والقوننة، وعلى الأقل هو يساير، إلى حد ما، قوانين الطبيعة.

النظام الشيوعي الصيني ديكتاتوري، ولكنه عندما اصطدم بتعاقب عجائز على سدة الحكم (عجوز حي يخلف عجوزاً ميتاً) أجرى تعديلاً جريئاً فضخ دماء شابة وحدد مدة ولاية الزعيم بعدد من السنوات. بقي ديكتاتورياً ولكنه على الأقل ساير قوانين البيولوجيا.

خير وصف للأنظمة العربية هو أنها أنظمة سلطانية مملوكية، والسلطان المملوكي يأتي إلى الحكم بالغلبة وإذا لم يغلبه أحد آخر يبقى على الكرسي ولا يتزحزح حتى ولو صار «قفة عظام».

لا شك أن السلطان المملوكي يأتي بالاستقرار ولكنه استقرار إلى الموات أقرب، وعندما تغفل عين السلطان، أو يتخلى عنه الحظ الطيب، فإن ثورة المجتمع تكون أشبه بخروج الأموات من قبورهم، فتكون الفوضى ويكون الخراب. إنه الاستقرار الذي يزرع بذور الخراب في المجتمع. فهل هذا هو ما ستحن الشعوب العربية إليه؟!

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٥) ٢٠١٤/٤/٢١

الحرية في ظل الخريطة الجديدة!

خالد الحلبي

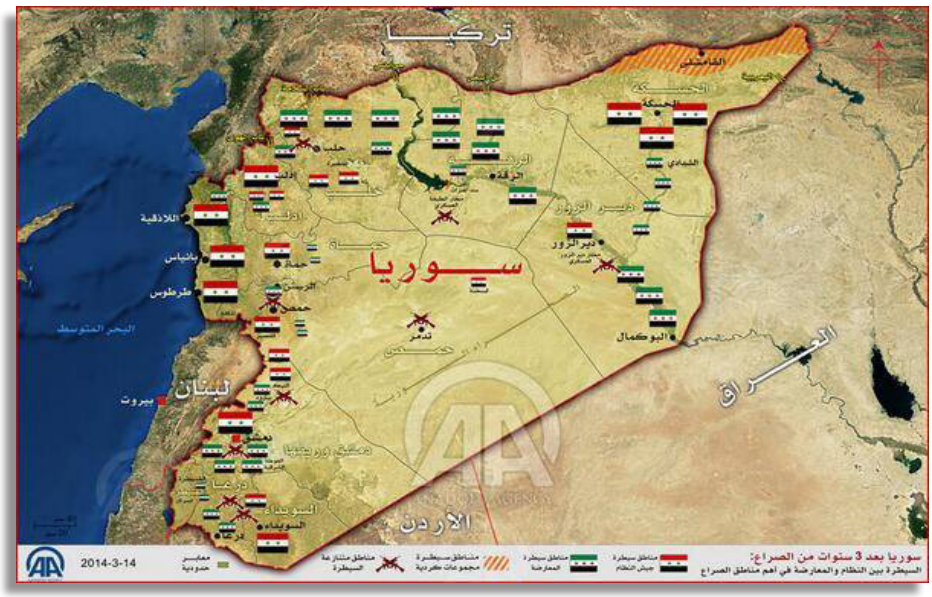

يتساءل الكاتب اللبناني حازم صاغية: «لماذا يتبدّى وكأن الخروج من الاستبداد والحصول على درجة من الحرية التعبيرية في بعض البلدان العربية قابل لأن يتحول إلى إعادة نظر بالخرائط؟».

وفي سياق إجابته يقدم الكاتب عرضاً بانورامياً لأحول بلدان «الربيع العربي»، يثبت من خلاله أن تساؤله ينطبق على معظمها وإن بدرجات متفاوتة: ليبيا، اليمن، سوريا.. بالإضافة إلى دول عربية أخرى مرشحة لإعادة النظر بخرائطها دون أن تكون قد دخلت في خضم الثورات: العراق، والسودان.

وبعد ذلك يخلص صاغية إلى القول: «والحقّ أنّ الحرية تتقدّم على وحدة الأوطان، فإذا استحال الجمع بينهما كانت الأولوية لحدوث هذا الافتراق بأقل نسبة ممكنة من الدم والألم. أمّا البكاء على الماضي وتعزية النفس بوجود مؤامرات التفتيت فلا يسمن ولا يغني من جوع».

في مكان آخر يلح الكاتب اللبناني على الفكرة نفسها فيقول: «.. ولربّما جاز الافتراض أنّ المرحلة المقبلة، ما بعد فشل الأنظمة ثمّ فشل الثورات، تضعنا أمام مهمّة تثقيف السياسة. ذاك أنّه حين تفشل الأنظمة ثمّ تفشل الثورات عليها، تكون الحقيقة التي لا بدّ من مواجهتها أنّ البلدان نفسها تعاني مشكلات من سويّة بنيويّة، وأنّها ربّما كانت هي نفسها الفاشلة. والحال أنّه بعد اليوم، لم يعد من الممكن التفكير في السلطة من دون التفكير في الخريطة».

حسناً. لا بد من إعادة النظر في الخرائط في حال وقفت هذه الخرائط في وجه الطلب الملح على الحرية، أو بمعنى آخر: لا بد من قبول إعادة رسم الخرائط إذا كانت هي النتيجة الحتمية لطلب الحرية في بلادنا.

ليس صاغية هو الوحيد الذي يطرح هذه الفكرة، فكثر هم الذين يطالبون بنزع القدسية عن الجغرافيا وإعطاء الأولوية لطبيعة النظام السياسي، أي تغليب الحرية على الوحدة لاسيما إذا كانت هذه الوحدة قسرية وهشة وتقف عائقاً أمام الحرية.

بالطبع فالرد على هذه الفكرة لا يكون باستظهار دروس القومية التي حفظناها في مدرسة البعث، ولا بالمكابرة عبر الحديث عن الشعب الواحد والأرض الواحدة، ولا بتكرار الاسطوانة المشروخة عن العيش المشترك والمصير الواحد..

هذه إجابات نتركها لـ «الممانعين» و«المقاومين» وسكان كهف القومية وببغاوات الوحدة الوطنية. بعد سقوط الأوهام الأيديولوجية وتهاوي كل الشعارات الزائفة لا يسعنا إلا إعمال الفكر بكل الطروحات الجديدة، وقبول إعادة النظر بكل التابوهات والمقدسات.

غير أن رداً آخر يبدو وجيهاً ومشروعاً، وهو يتلخص في سؤال ذي صيغ متعددة: وهل تضمن الخرائط الجديدة وجود كيانات ضامنة للحرية؟ هل التقسيم يعزز من فرص قيام أنظمة ديمقراطية؟ هل محاور التقسيم المقترحة (دينية طائفية في الأغلب) ستنجح فيما فشلت فيه دولنا الراهنة؟ ما يهمنا أكثر هو الحالة السورية، فماذا سينجم عن إعادة التفكير في خريطة سوريا الحالية؟

للأسف فإن أي حديث عن التقسيم هنا يستحضر على الفور كيانات طائفية: الدولة السنية، الدولة العلوية، الدولة الدرزية.. مع استثناء اثني ـ قومي وحيد هو الدولة الكردية.

فما هي فرصة تعزيز الحرية في هذه الكيانات التي تمثل عودة إلى ما قبل الدولة الوطنية الحديثة، وتراجعاً عن فكرة الدولة ـ الأمة التي قامت عليها معظم الدول الناجحة في العالم؟ وهل تصلح الطوائف والمذاهب لتكوين شعوب تعمر أوطاناً مسكونة بالحرية؟

ثم ماذا عن الجغرافيا نفسها؟ هل تقبل القسمة؟ وهل تقدم، في توزعها الجديد المقترح، إطارات ملائمة لدول قادرة على صون حريتها وحرية أفرادها؟

تحتاج الدولة، الدولة الحقيقية، إلى مجموعة أركان لا قيام لدولة بدونها: رقعة من الأرض محددة بحدود واضحة، تحتوي على موارد طبيعية قادرة على تأمين احتياجات السكان. وجود سكان أصليين مرتبطين بعلاقات قوية تجعل منهم وحدة سياسية فعلية. وجود نظام سياسي يحكم العلاقة بين سكان الدولة بعضهم ببعض، وبين الدولة والدول الأخرى. استقلالية القرار السياسي، وهذا يحتاج إلى قدرة عسكرية لحماية الحدود وإلى بنية اقتصادية متينة تحقق الحد الأدنى من الكفاية.. فهل تتوفر الكيانات المقترحة على مثل هذه الأركان؟

ماذا عن الكيان الدرزي مثلاً؟

يشكل الدروز ما نسبته ٣ بالمئة من السوريين، ورغم اشتهارهم بعصبية يتماسكون حولها، فإنها أقرب إلى العصبية العشائرية، لا سيما وأنهم يفاخرون بأنسابهم التي يعودون بها إلى قبائل عربية شهيرة (أبرزها تنوخ). ومحافظة السويداء، حيث يتركز ٩٠ بالمئة من الدروز، محاطة بالجوار السني (درعا، القنيطرة، ريف دمشق، الأردن)، وهي منطقة صغيرة وفقيرة بالموارد الطبيعية.. لكل ذلك فإن فكرة دولة درزية تبدو مستبعدة، بل إنه من العبث المحض الحديث عن إقامة دولة في منطقة تقتصر بنيتها الاقتصادية على معمل (كازوز)، وطريق حقيقي وحيد، هو ذلك الذي يربطها بدمشق!

وبغض النظر عن ذلك، وبفرض إمكانية قيام مثل هذا الكيان المستقل، فما هو ضمان الحرية هنا؟ من أين سينبثق النظام الديمقراطي وسط هذه الحالة العشائرية؟ ومن أين ستستمد الشرعية السياسة مصدرها؟ من تراتبية العائلات ومن الزعامات القبلية؟

«الدولة العلوية» تواجه الاستحالة ذاتها، فهي إما تقام على مناطق تواجد العلويين حصراً، وإما تمتد لتشمل حمص، كما تقترح مخططات وتسريبات عديدة. في الحالة الأولى سنكون أمام دولة بلا إمكانات اقتصادية وبموارد طبيعية ضعيفة وبمساحة محصورة ومنعزلة وغير متصلة، ما يجعل الحديث عن طبيعة النظام السياسي فيها ضرباً من الترف أو التهويم، أما في الحالة الثانية فسنكون أمام دولة تضم طوائف ومذاهب وأديان متعددة: مسيحيون، سنة، اسماعيليون، مرشديون، إضافة إلى العلويين.. فما الذي يضمن أن تكون العلاقة بين هذه المكونات أفضل حالاً من تلك العلاقة التي تربطهم الآن في إطار الدولة السورية؟ ما الذي يضمن عدم قيام نظام طائفي، أقلوي أو أكثري، آخر؟

أما «الدولة السنية»، دولة ما تبقى، فسيكون المذهب الواحد هو الرابط الأساس بين سكانها، وهو بالتالي مصدر الشرعية الوحيد، أفليس النموذج السياسي الأقرب إلى رابط كهذا هو دولة دينية وليس دولة مدنية ديمقراطية؟

إذاً، وعلى فرض أن الاختيار قائم بين الوحدة الحالية والحرية، فإن التقسيم المقترح سيطيح بكليهما معاً: الوحدة والحرية..

انعدام التمويل... وسيطرة الفوضويين والجهاديين

وراء خسارتنا لجريدة «طلعنا عالحرية»

يارا بدر

«طلعنا عالحرية»، «أنا مندس»، «حريات» و«عنب بلدي» مجموعة من المطبوعات الثوريّة- إن صحّ القول- التي صدرت زمن الحراك الثوري الأوّل في سوريا. مع بداية الثورة السورية في آذار ٢٠١١ أنتج السوريون الشباب في غالبيتهم خطابهم الفكري والسياسي الخاص، وعبّروا عن مشروعهم السلمي المدني باللافتات والأغاني والمطبوعات والشعارات، ثائرين على كل المنظومة القديمة من حيث الشكل والمضمون.

مع الوقت فقدت الثورة بريقها، ورجالاتها ونساءها وشبابها، واستسلمت للحاجة المُبرّرة بالدفاع عن النفس، وفتحت الحدود وحتى أبواب السجون الأسدية لكل الغرباء والهمجيين،

في الوقت الذي أخذت فيه معتقلات أفرع الأمن تبتلع كل صوت مدني سلمي حقوقي. ووصلنا مع نهاية العام ٢٠١٣ وقبل أن تنهي الثورة عامها الثالث لأن يُختطف ناشطون هم من أوائل الفاعلين في انطلاقة واستمراريّة الثورة، وآخر أصواتها المدنية، وتمضي الشهور ولا يتجرأ أحد من سكان مدينة دوما في ريف دمشق، الواقعة تحت سيطرة المعارضة، على الكشف عن مصير رزان زيتونة وزوجها وائل حمادة وزميليهما سميرة الخليل وناظم الحمادي. كتبت زيتونة في جريدة «طلنا عالحرية» في شباط ٢٠١٣ تحت عنوان « الثورة السورية في عامها الثاني: النظام يستثمر بالفوضى»: (الثورة محكومة بالفشل إن استكنّا للمستبدين الجدد).

«أنا مندس» و«حريات» وصحف أخرى كثيرة توقفت منذ زمن، «عنب بلدي» لا تزال تصارع من أجل البقاء، أمّا جريدة «لجان التنسيق المحليّة» النصف شهرية «طلعنا عالحرية» فقد توقفت مع نهاية شهر شباط ٢٠١٤، بعد أن أصدرت (٣٩) عدداً.

تأسست الجريدة في مطلع ٢٠١٢ بعد قرابة العام من انطلاقة الثورة. حيث صدر العدد صفر بتاريخ ٢٦ / ٢ / ٢٠١٢، وكانت تطبع وتوزع داخل سوريا وفي المهجر. في عناوين «طلعنا عالحرية» يوجد أمل دوماً «الفرح.. فعل مقاومة»، «القيم والثورة»، «فلسطيني سوري واحد.. أمٌ واحد، أمل واحد »، «كي لا تصبح حرباً بين باطلين»، وحضور لفكرة القانون الإنساني، معالجة لجوهر أفكار الثورة الأولى وتمسّك بتلك المبادئ التي نادت بوحدة الشعب السوري، ومدنيّة الحراك. فكانت «طلعنا عالحرية» من المطبوعات الثوريّة القليلة التي نشرت مقالاتٍ باللغة الكردية، وناقشت باللغتين الكردية والعربية القضايا الكردية ومشاركة الشباب الكردي في الثورة.

حول توقفها وهويتها كان ل«حرية» هذا اللقاء مع رئيسة تحريرها «ليلى الصفدي»:

*- ارتبطت «طلعنا عالحرية» بالمعنى الفكري والسياسي بلجان التنسيق المحلية، مع أنّ اللجان لم تكن حزباً سياسياً لوصفها بالمطبوعة الحزبية؟

**- الجريدة وخلال السنة الأولى من صدورها عبرّت عن خط «لجان التنسيق المحلية»، وكانت ناطقة باسمها وبرؤيتها السياسية لمستقبل سوريا المدني والديموقراطي، وكانت منبراً للتنسيقيات التي اجتمعت على هذه الرؤية والناشطين السلميين من كافة المناطق السورية.

شيئا فشيئاً ومع تعقد الأوضاع على الأرض ومع تنامي العنف والعسكرة والتطرف والحركات التكفيرية، ومع محاولة هذه الأطراف السيطرة على مناطق بكاملها وتدجينها وفق رؤيتها، بدأ نوع من الاختلاف يحدث في صفوف اللجان وبدأت سلسلة من الانسحابات التي طالت العديد من التنسيقيات والشخصيات الهامة في اللجان، وألقت هذه الاختلافات بظلالها على الجريدة التي كانت حتى ذلك الحين «جريدة اللجان» ثم بدأت تنحو شيئاً فشيئاً نحو الاستقلال بخطى حذرة ومترددة.

*- بالحديث عن العنف المتنامي وقمع الصوت المدني، كيف ردّت هيئة التحرير على حرق إسلاميين من تنظيم «داعش» لأعداد من الجريدة ومنع توزيعها؟

**- كان الرد ببيان استنكار ومطالبتهم بالاعتذار، ومناشدة لكافة الهيئات المعنية باتخاذ الإجراءات المناسبة، والأهم هو الإصرار على الاستمرار ضمن حدود السلامة لموزعينا حيث امتنعنا بعدها مكرهين عن التوزيع في الرقة، واستبدلنا ذلك بالتوزيع في مخيمات اللجوء في تركيا.

*- تجربة استمرّت لأكثر من عام، اليوم حين تنظرين إليها كيف تقيمينها؟ ما الذي ترين أنّ الجريدة قدمته في الوسط الإعلامي وكان هويتها المميزة عن باقي مطبوعات الإعلام البديل؟

**- ما ميزها باعتقادي أنها حاولت أن تكون «سورية» على امتداد مساحة سوريا، كما حاولت الابتعاد عن النخبوية والاعتماد أكثر على أقلام منغمسة في العمل الثوري. وقد تجنبت الجريدة طوال فترة صدورها الاقتباس والنقل عن مصادر أخرى إلاّ في حدود الضرورة القصوى.

*- لماذا كان القسم الثقافي ضعيف الحضور في الجريدة؟ هل بسبب صدورها وتوزيعها في الداخل الذي يشهد حرباً عسكرية؟

**- في الواقع أجل، إذ فرضت عسكرة الثورة واقعاً مُعيناً انعكس في تغطية الجريدة إلى حدٍ ما. وكذلك لأنّ الجريدة أرادت أن تكون صوت الناشطين من الداخل وتعبيراً عن معاناتهم وتطلعاتهم، كما أنها أرادت بالدرجة الأولى مخاطبة الناس العاديين المعنيين بمستقبل بلدهم وبحياتهم وشؤونهم في ظل أوضاع معقدة ومرعبة.

لكن رغم ذلك كان للثقافة حضورها الدائم في اعداد الجريدة، ولم يخلُ أي عدد من مقالات ثقافية جادة وهامة لمثقفين وكتاب سوريين أو غير سوريين مهتمين بما يحدث في سوريا، كما أجرت الجريدة عبر محرريها عدداً من اللقاءات المميزة مع كتاب ومثقفين يمكن القول أنهم من ضمن الكتاب الأكثر أهمية في المشهد الثقافي السوري الحالي.

*- لماذا توقفت الجريدة؟ وما هي خطوتكم القادمة؟

**- هناك جملة من الأسباب مهدت لتوقف الجريدة. بدءاً من حصار النظام وداعش وغيرهما للمناطق، وتضيّق الخناق على الناشطين السلميين والصوت المدني، إلى واقعة اختطاف أعضاء مهمين ومؤسسين في هيئة التحرير (رزان زيتونة وناظم حمادي)، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالعلاقة مع «لجان التنسيق المحلية».

لكن السبب المباشر لتوقف الجريدة هو انعدام التمويل، فبالرغم من اعتماد الجريدة على كادر متطوعين في التحرير والتصميم إلاّ أنها كانت تعتمد على ما يخصصه المكتب الإغاثي في لجان التنسيق لمصاريف الطباعة والتوزيع والاستكتاب من الداخل، وقد قام فريق المكتب الاغاثي بتقديم طلبات لعدة جهات مانحة لدعم الجريدة، الوعود كانت كبيرة إلا أنها لم تتحقق للأسف. ويبدو لي أن سياسة «العالم الحر» ومؤسساته الآن هي التضييق على الصوت المدني في سوريا ليبقى الأسد احتمالا وحيداً لحكم سوريا، أو لتقسيم البلد لدويلات طائفية ترضي مطامع إسرائيل وتعزز قوتها وسيطرتها في المنطقة.

كتبت رزان زيتونة في حزيران ٢٠١٣ في مقالها المعنون «الانتقام الحقيقي هو العدالة» والمنشور في الجريدة: (رغم القلق الذي يمكن تلمسه في العيون، فالجميع يتكلم عن لحظة الحرية بيقين لن يعرفه إلا سوري ثائر. لحظة الحرية التي تبنى بالنصر على الجبهات ولكن أيضا بأن لا ننسى لحظة أننا «لن نبني دولتنا على جماجم، ولن نلبس الثوب نفسه وانتقامنا سيكون عبر تحقيق العدالة».)

الانتهاكات بحق الإعلاميين

فداء يونس

وثقت الشبكة السورية لحقوق الانسان، أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا خلال شهر آذار/ مارس الماضي، الذي شهد مقتل ١١ إعلامياً، ٧ منهم على يد القوات الحكومية، أحدهم مروان اسماعيل عرسان، تعرض للتعذيب حتى الموت في سجون النظام بدمشق، بعد اعتقاله منذ أكثر من عام، ومقتل كل من الإعلامي عمر فريد الشحمة جراء القصف المدفعي مدينة بصرى الشام بريف درعا، والإعلامي مصطفى الحمادي «أمير أندلسي» مدير صفحة «عدسة شاب رايق» أثناء تغطيته الاحداث في خان شيخون، والصحافي الكندي علي مصطفى نتيجة القصف بالبراميل المتفجرة على حي الحيدرية بحلب اثناء تغطيته الاحداث، والإعلامي محمد غالب الشحري عضو فريق قدسيا الاعلامي نتيجة قصف الطيران الحربي على مدينته قدسيا بريف دمشق، والاعلامي عدي رضا زنيقة أثناء تغطية الاشتباكات والأحداث في ريف القنيطرة، والإعلامي يوسف أحمد الخلف برصاص قناص أثناء تغطيته الاحداث في مدينة مورك بحماة.

وأوضحت الشبكة أن تنظيم داعش أعدم الاعلاميين عبدالمهيمن الجابر وسعد جاجان في الرقة، بعد خطفهما في ريف دير الزور قبل نحو عشرة أيام، حيث وجهت لهما تهمة «الردة المغلظة والعمل مع مؤسسة Syrian Emergency Task Force».

كما لفتت الشبكة إلى مقتل الاعلامي أحمد محمود العلي «أبو جعفر المنصور» مدير تنسيقية التضامن بدمشق برصاص جماعات مسلحة لم تحدد هويتها في مخيم اليرموك بدمشق، بينما قتل مراسل قناة الميادين عمر عبدالقادر بنيران المعارضة المسلحة اثناء تغطيته الاشتباكات المسلحة في مطار دير الزور العسكري.

كما أصيب ٧ إعلاميين بينهم ٥ بنيران القوات الحكومية أثناء تغطية الاشتباكات، بينما اعتقلت اثنان وكانت قد افرجت عن احدهما بعد عدة ساعات، كما اختطفت قوات حزب PYD الكردي ٣ إعلاميين، واطلقت سراحهم فيما بعد، وداهمت منزل إعلاميان غيرهم في محاولة منها لاعتقالهم.

وما تزال سوريا هي «البلد الأكثر خطورة في العالم بالنسبة للصحافيين».

كاريكاتير العدد

مجلس الأمن وصور التعذيب المسربة من المعتقلات السورية

منى أسعد

بدعوة من البعثة الفرنسية، استمع مجلس الأمن في الأسبوع الماضي لإحاطة مغلقة لتقرير عن التعذيب في سوريا أعدته لجنة خبراء دولية حول ملف الصور المهربة من سجون النظام السوري.

شارك في الاجتماع وفي المؤتمر الصحافي اللاحق كل من السيد ديفيد كرين، رئيس هيئة الادعاء السابق للمحكمة الخاصة التي أنشأتها الأمم المتحدة لمحاكمة مجرمي الحرب في سيراليون، التي حاكمت رئيس ليبيريا السابق، تشارلز تايلور، والخبير البريطاني في الطب الشرعي ستارت هاملتون.

وقد صرح أستاذ القانون في جامعة «سيراكوزا»، والخبير القانوني ديفيد كرين أمام مجلس الأمن والصحافة المعتمدة فيما بعد «في البداية كنا متشككين من صدقية الصور ولكن بعد الفحص الطويل والدقيق تأكدنا من صحة هذه الصور وتأكدنا من صدقية الشاهد وبالتأكيد هذه أدلة على ارتكاب النظام لجرائم حرب ضد شعبه، تذكرنا بمعسكرات التعذيب النازية».

أما خبير الطب الشرعي هاميلتون فقد أكد في معرض حديثه أن مصور المخابرات العسكرية السابق، الذي يعرف باسم «القيصر»، وكان رقيباً في الجيش السوري «أمضى ١٣ عاماً في العمل كمصور في مجال الطب الشرعي، وقام بتهريب الصور من سوريا، بين العام ٢٠١١ ومنتصف العام ٢٠١٣، وقد فحص فريق من المحققين ٥٥ ألف صورة لنحو ١١٠٠ شخص»، والتي تفضح أن المعتقلين قد تم تجويعهم لمدد طويلة قد تصل عدة شهور، إضافة على وجود أدلّة للتعذيب الوحشي، تشمل اقتلاع الأعين والخنق..

وقال جيرار أرو، ممثل فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة، والذي وزع التقرير على أعضاء مجلس الأمن «إن هناك ضرورة لإحالة ملف هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية». مضيفا أن «المسألة تتعلق بالضمير الإنساني وليس بمعاقبة النظام السوري فقط. فكل من يرتكب مثل هذه الجرائم يجب أن يعاقب سواء من النظام أو من المعارضة».

ويقول محققو الأمم المتحدة إنّ «الحكومة مسؤولة عن معظم جرائم الحرب، رغم أن المعارضة ارتكبت جرائم أيضاً ولكن على نطاق أصغر». ويشير مسؤولون غربيون الى أن «متطرفين إسلاميين مسؤولون عن جرائم حرب ارتكبت من طرف مسلحي المعارضة».

كما أوضح أرو إن «انقسام مجلس الأمن حول المسألة السورية يجب ألا يعني عدم تحويل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهناك تأييد واسع داخل المجلس لاتخاذ مثل هذه الخطوة حيث أعلنت بعض الدول الأعضاء مثل نيجيريا والأرجنتين وتشيلي ولتوانيا ولكسمبورغ وكوريا الجنوبية استعدادها للتعاون في هذا المجال بالإضافة إلى الدول الغربية الأساسية إلا أن الغالبية تتوقع أن يكون الفيتو الروسي بالمرصاد وربما مدعوما بالفيتو الصيني لوأد أي تحرك باتجاه المحكمة»، علما بأن السفير الروسي لدى المنظمة الدولية فيتالي تشوركين تغيب عن الجلسة وناب عنه خبير قانوني.

يُذكر أن صمتا شديدا خيم على أعضاء مجلس الأمن وتأثروا بشدة بعدما شاهدو ملف الصور واستمعوا إلى التقرير، وعبّرت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، سامانثا باور، عن شعورها بالرعب بعد حضورها الجلسة.

وأشارت الى أن «الصور الفظيعة للجثث، التي عليها علامات للتجويع والخنق والضرب، والتقرير المقدم الذي تقشعر له الأبدان، يشير إلى أن نظام الأسد، ارتكب أعمال قتل ممنهجة على نطاق واسع وبأعداد كبيرة».

وأوضحت أنه «لا بدّ من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم المشينة، ويجب على المجتمع الدولي أن يتّحد في مواجهة هذه الأعمال الوحشية».